عبد القادر بدوي*

قراءة في دراسة بعنوان «محاربة تهديد الدولة ثنائية القومية: اتفاقيات أوسلو ١٩٩٣-١٩٩٥ في ضوء النظرية الأمنية (الأمننة)»

بمناسبة مرور ٣٠ عامًا على توقيع اتفاقات أوسلو بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية، نشر معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي في جامعة تل أبيب دراسة مطوّلة بعنوان «محاربة تهديد/ خطر الدولة ثنائية القومية: اتفاقيات أوسلو ١٩٩٣-١٩٩٥ في ضوء النظرية الأمنية (الأمننة)» أعدها أوري فرتمان الباحث في المعهد وفي جامعة جنوب ويلز في بريطانيا، تتناول اتفاقيات أوسلو من منظور النظرية الأمنية، أو ما يُعرف في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية بـ «الأمننة» في محاولة لتبيان أوجه أخرى للاتفاقيات من وجهة نظر إسرائيل، وتحديدًا إسحق رابين الذي قاد هذه العملية في ذلك الوقت. نحاول في هذه المساهمة استعراض أبرز ما تضمّنته الدراسة ومحاورها المختلفة مع الإشارة إلى أن المصطلحات والمفردات الواردة مصدرها كاتب الدراسة الأصلية.

يُشير فرتمان إلى أنه وعلى الرغم من كون التدابير العسكرية هي الأداة الأكثر شيوعًا في التعامل مع التهديدات الأمنية؛ فإن هناك أيضًا وسائل غير عسكرية مثل الدبلوماسية والسعي من أجل تحقيق السلام تُعد أيضًا وسائل تسمح للدول بالتغلّب على التهديدات الوجودية. تعرض هذه الدراسة، بحسب فرتمان، مقاربة مختلفة لقرار رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إسحق رابين بالترويج لاتفاقيات أوسلو باستخدام منظور نظري من مجال الدراسات الأمنية، ترى في الاتفاقات مع منظمة التحرير

* باحث في «مدار».

الفلسطينية بشكل أساسي خطوة أمنية للتعامل مع تهديد الدولة ثنائية القومية. وعليه؛ فإن النظرية الأمنية أو (الأمننة) التي تتحول من خلالها المواضيع والقضايا المختلفة إلى تهديدات أمنية، تُحلل كيف اختارت إسرائيل مسار «عملية السلام» للتعامل مع «تهديد وجودي خطير» على مستقبلها كدولة يهودية وديمقراطية، وأن الترويج الإسرائيلي لهذه الاتفاقيات يأتي من الرغبة في إحداث الفصل بين إسرائيل والفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لتأمين مستقبل إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية.

يستعرض فرتمان في المقدمة التهديدات الأمنية المختلفة التي واجهتها إسرائيل منذ قيامها في العام ١٩٤٨، معرفًا التهديدات هذه بأنها «أي اتجاه أو تطور أو عملية تُهدد بشكل أساسي وجود دولة إسرائيل باعتبارها الوطن القومي للشعب اليهودي». في مقابل ذلك، يستعرض أيضًا الطرق والوسائل المختلفة التي تعاملت فيها إسرائيل مع هذه التهديدات، وهو ما جعل ٧٣ عامًا من وجودها حافلاً بالحروب والعمليات العسكرية المحدودة والهجمات «المركّزة» مثل استهداف المفاعلات النووية لكل -من العراق وسورية، والجهود السرية لمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية وتلك أيضًا الهادفة لمنع حصول منظمة حزب الله على الأسلحة المتطورة من إيران. في ضوء ذلك، يُشير فرتمان إلى أنه وعلى الرغم من أن إسرائيل اختارت دائمًا التعامل مع هذه التهديدات بالخيار العسكري؛ فإنها في حالات أخرى اختارت العمل بوسائل غير عسكرية كما ظهر بوضوح في اتفاقيات أوسلو.

يتطرّق فرتمان إلى الرؤى الإسرائيلية المختلفة لاتفاقات أوسلو التي بدأت عجلتها بالدوران بالمصافحة التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في حديقة البيت الأبيض في ١٣ أيلول ١٩٩٣، فمن جهة، يراها البعض على أنها مثيرة للجدل، وأنها كانت بمثابة اختراق تاريخي على طريق حل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، ويرى آخرون أن القرار الإسرائيلي بالتوقيع على هذه الاتفاقيات مع منظمة التحرير الفلسطينية كان خطأً استراتيجيًا نابعًا من الوهم بأن عرفات ومنظمة التحرير كانا شريكين في السلام مع إسرائيل. من جهة أخرى، هناك من يرى في هذه الاتفاقيات جزءًا من عملية السلام الإسرائيلية-العربية، أو كتغيير ثقافي بين صنّاع القرار الإسرائيليين، فيما يدّعي فرتمان نفسه أن قرار رابين كان محكومًا وبخلاف الادّعاءات المذكورة أعلاه، وتلك المنتشرة على نطاق واسع والتي ترى في الاتفاقيات بمثابة الخطوة الأولى في عملية السلام الإسرائيلية-الفلسطينية، بمنظور أمني بحت؛ إذ إن الاتفاقيات الثلاثة الموقعة بين الأعوام ١٩٩٣-١٩٩٥ كانت مبنية على تحرّك أمني يهدف إلى كبح جماح التهديد الذي واجهته إسرائيل والمتمثّل في دولة ثنائية القومية ومخاوف رابين من المشكلة الديمغرافية الأمر الذي يرى فرتمان أنه ما زال بحاجة لفحص وتحليل عميق ويستحق مزيدًا من الاهتمام خصوصًا في ظل اعتبار الاتفاقيات إجراء أمنيًا وكجزء من منظور أمن قومي شامل.

يُقدّم فرتمان شرحًا وافيًا للنظرية الأمنية (الأمننة) التي يستخدمها في هذه الدراسة والتي طورّتها مدرسة كوبنهاغن، وهي نظرية بارزة في حقلي العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، ويُشير إلى أن هذه النظرية تتبنّى مقاربة بنائية لمفهوم الأمن والتي بموجبها لا تكون التهديدات بالضرورة «حقيقية» وإنما قد تكون «متخيّلة» في بعض الحالات، وأن القضية تُصبح بموجبها تهديدًا أمنيًا ليس فقط لأنها تُشكّل تهديدًا لـ «الموضوع» لكن عندما يقبل «الجمهور» موقف «الجهة الأمنية» منها وهي جهة مخوّلة، أي في نظر الجمهور ذي الصلة بالقضايا الأمنية باعتبار «الموضوع» يُشكّل تهديدًا لـ «الكائن». في السياق، يؤكّد فرتمان على أنه لم يتم استخدام هذه النظرية كثيرًا في تحليل سلوك إسرائيل في موضوعات مختلفة، إلّا أنه قد جرى استخدامها بالفعل عندما حاول بعض الباحثين توضيح الطريقة التي تم بها سنّ القوانين والتشريعات بعد إضفاء الطابع الأمني على الفلسطينيين في إسرائيل وتصنيفهم كـ «تهديد أمني»، وإعادة صياغة مسألة «الإثنية» كمسألة أمنية، وهو الأمر الذي يُفسّر وفقًا لهؤلاء كيفية تطوير القوانين لمفهوم الأمن القومي وتعزيز الطابع اليهودي لإسرائيل. فيما استخدمها آخرون بالقول إن «ثقافة التهديد» التي ولّدتها الحركة الصهيونية وفّرت أرضًا خصبة وساهمت في

يقول فرتمان، أنه بعد مرور 28 عامًا على توقيع إعلان المبادئ واتفاقات أوسلو، يُمكن القول إن التحرك الأمني الذي قام به رابين لاحتواء تهديد الدولة ثنائية القومية كان ناجحًا، ولو جزئيًا، وبصرف النظر عن الرؤية الرومانسية لشمعون بيريس في شكل شرق أوسط جديد، يبدو أن رؤية رابين الأمنية الهادفة إلى خلق فصل سياسي بين إسرائيل والفلسطينيين، كما وضحه التحليل في ضوء النظرية الأمنية، قد صمدت بالفعل لغاية الآن.

تسهيل عملية «أمننة» الموضوعات والقضايا المختلفة حتى وإن لم تكُن هذه العملية «حقيقية» وهذا ما يُمكن ملاحظته في التعامل مع الملف النووي الإيراني على سبيل المثال.

يُشير فرتمان إلى أن دوافع رابين لهذه العملية يُمكن تلخيصها في شقّين؛ الأول أنه كان من أتباع «نهج الانفصال» بين إسرائيل والفلسطينيين حتى لا تُصبح إسرائيل أمام واقع «حل الدولة ثنائية القومية» والتي ستفقد فيها إسرائيل الأغلبية اليهودية وهو ما يُعد تهديدًا وجوديًا لها ويقتبس من مداخلة لرابين « أنا أنتمي إلى أولئك الذين لا يريدون ضم ١,٧ مليون فلسطيني كمواطنين في إسرائيل. لذلك، أنا ضد ما يسمى بأرض إسرائيل الكاملة {...} في ظل الظروف الحالية بين دولة ثنائية القومية ودولة يهودية أفضل دولة يهودية. إن ممارسة السيادة على كامل أرض إسرائيل الانتدابية تعني أنه سيكون لدينا سبعة ملايين فلسطيني مواطنين في دولة إسرائيل. قد تكون دولة يهودية داخل حدودها، لكنها ثنائية القومية في محتواها وديمغرافيتها وديمقراطيتها [...] ولهذا السبب أنا ضد الضم». أما الثاني فتمثّل في رؤية رابين لمسألة استمرار سباق التسلّح في الشرق الأوسط والذي سيقود من وجهة نظره في نهاية المطاف إلى امتلاك بعض الدول العربية المعادية لإسرائيل لأسلحة نووية طالما لم يتم التوصّل لاتفاق سلام مع الفلسطينيين الذي هم في قلب الصراع العربي الإسرائيلي ولا بد من التوصّل لاتفاق معهم أولاً؛ إذ اعتقد رابين- بحسب فرتمان- أن التوصل لاتفاق سلام إسرائيلي- فلسطيني ليس من شأنه تأمين مستقبل إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية فحسب؛ وإنما أيضًا من شأنه التقليل من التهديدات التي يفرضها جيران إسرائيل المباشرون، وأنه إذا عاشت إسرائيل بسلام مع جيرانها فإن ذلك يُقلّل إلى حدٍّ كبير من احتمالية تعرّضها لهجوم من قبل دول كالعراق وإيران ويقتبس منه « أعتقد أنه إذا نجحنا خلال السنوات الخمس إلى السبع المقبلة في التوصل إلى السلام، أو السلام تقريباً، مع الفلسطينيين، ومع الأردن، ثم مع سورية، فإن جزءاً كبيراً من الدوافع لسباق التسلح سوف ينخفض». في هذا السياق، ووفقًا لنظرية الأمننة، يؤكّد فرتمان أن رابين لعب دور «الفاعل الأمني»، حين حدّد أن فكرة الدولة ثنائية القومية تشكل تهديدًا وجوديًا لدولة إسرائيل باعتبارها دولة يهودية وديمقراطية، وأنه من أجل القضاء على هذا التهديد لـ «الموضوع»- أي لدولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية- ادّعى رابين أنه يجب تحقيق السلام مع الفلسطينيين، ولذلك؛ قرّر رابين الترويج لاتفاقيات أوسلو التي كانت في مفاهيم نظرية الأمننة الوسيلة الفاعلة لكبح جماح فكرة الدولة ثنائية القومية، بهدف منح الحكم الذاتي للشعب الفلسطيني في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي، خلق الفصل الكامل بين إسرائيل والفلسطينيين. لقد كانت أوسلو بحسب فرتمان ووفقًا لنظرية الأمننة، خطوة أمنية تدريجية، تم في إطارها التوقيع على ثلاث اتفاقيات رئيسة بين إسرائيل ومنظمة التحرير بهدف مواجهة «تهديد» الدولة ثنائية القومية، وكان على رابين أن يحصل على دعم الحكومة الإسرائيلية والكنيست، اللذين لعبا من حيث نظرية الأمننة المستخدمة دور «الجمهور»، الذي من دون دعمه كان من الصعب على إسرائيل تنفيذ الاتفاقيات وأن يُصبح لها فعلاً أثر قانوني على اعتبار أنهما المسؤولان عن الموافقة على أي انسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

يقـول فرتمـان، أنـه بعـد مـرور ٢٨ عامًـا عـلى توقيـع إعـلان المبـادئ واتفاقـات أوسـلو، يُمكـن القـول إن التحـرك الأمنـي الـذي قـام بـه رابـين لاحتـواء تهديد الدولـة ثنائيـة القوميـة كان ناجحًـا، ولـو جزئيًـا، وبـصرف النظـر عـن الرؤيـة الرومانسـية لشـمعون بيريـس في شـكل شرق أوسـط جديـد، يبـدو أن رؤيـة رابـين الأمنيـة الهادفـة إلى خلـق فصـل سـياسي بـين إسرائيـل والفلسـطينيين، كمـا وضحـه التحليـل في ضـوء النظريـة الأمنيـة، قـد صمـدت بالفعـل لغايـة الآن؛ إذ أدّت الاتفاقـات الموقعـة بـين حكومـة رابـين ومنظمـة التحريـر الفلسـطينية إلى إنشـاء السـلطة الفلسـطينية، وخلـق فصـل سـياسي شـبه كامـل بـين إسرائيـل والفلسـطينيين الذيـن يعيشـون في الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة الأمـر الـذي لا يـزال يحـدّ بشـكل كبـير مـن تهديـد الدولـة ثنائيـة القوميـة. يُضيـف فرتمـان أنـه وعـلى الرغـم مـن أن اتفـاق السـلام الإسرائيـلي الفلسـطيني لا يلـوح في الأفـق في هـذه المرحلـة، لأسـباب عديدة، لكـن في مـا يتعلـق برؤيـة رابـين الأمنيـة، كمـا عـبّر عنهـا في خطابـه أمـام الكنيسـت في ٥ تشريـن الأول ١٩٩٥، فقـد أصبـح للفلسـطينيين منـذ ذلـك الحـين كيـان أقـل مـن دولـة، واحتفظـت إسرائيـل بسـيطرتها وسـيادتها الأمنيـة الكاملـة لا سـيّما في مناطـق مثـل غـور الأردن والقـدس وعـلى المسـتوطنات أيضًـا. وعليـه؛ فـإن عمليـة «الأمننـة» التـي قادهـا رابـين، والتـي كان هدفهـا الأسـاسي خلـق انفصـال سـياسي بـين إسرائيـل والفلسـطينيين، سـاعدت بالفعـل في التغلّـب عـلى تهديـد الدولـة ثنائيـة القوميـة، صحيـح أنـه مـن الصعـب شرح تصـور رابـين للاتفـاق الدائـم مـع الفلسـطينيين، لكـن إذا كان خطابـه الـذي ألقـاه في الكنيسـت في تشريـن الأول ١٩٩٥ يعكـس تصـوره بالفعـل، فمـن المحتمـل جـدًا ألا يتـم التوقيـع عـلى اتفـاق إسرائيـلي فلسـطيني دائم، ومـن الممكـن أن يكـون رابـين قـد أدرك أن الاختـلاف في المواقـف بـين الطرفـين لا يسـمح بالتوصـل إلى اتفـاق دائـم، ونتيجـة لذلـك رأى في اتفاقـات أوسـلو أداة لخلـق الانفصـال وكبـح التهديـد مـا يجعلهـا في الحقيقـة خطـوة أمنيـة بحتـة حتـى وإن لـم يتفـق معـه كل الإسرائيليـين طالمـا أنهـا مـا زالـت تُحقّـق الأهـداف المرجـوة منهـا حتـى الآن.